

جمعية العلوم الاقتصادية السورية



ص.ب : 2979 - فاكس 2325462

هاتف : 2324427 - 2325461 - دمشق

موقع الجمعية على الأنترنت

<http://www.syrieneconomy.com>

ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثانية والعشرون

حول بعض تداعيات

الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة

دمشق 2009/2/3 _ 2009/5/26

الصناعة السورية في ضوء الأزمة الاقتصادية العالمية **10**

2009/4/14

أ. فؤاد اللحام

م. محمد الشاعر

أ. خليل نيازي

انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية على الصناعة السورية

قراءة أولية

فؤاد اللحام*

تحاول هذه القراءة الوقوف على الانعكاسات الفعلية والمحتملة للأزمة الاقتصادية العالمية على الصناعة السورية . ومنذ البداية لابد من القول بأن لهذه الأزمة آثاراً سلبية كبيرة لكنها بالمقابل تتيح بعض الفرص المحدودة التي يمكن بل يجب الاستفادة منها ، لذلك سوف نتناول هنا وبشكل موجز ما يلي:

1- تشخيص أولي للآثار السلبية للأزمة الاقتصادية العالمية على الصناعة السورية في إطار العمل لبلورة مجموعة من الاقتراحات التي تساعد في تخفيف الآثار والمنعكسات السلبية عليها.

2- تحديد بعض الفرص التي تتيحها هذه الأزمة والتي يمكن للصناعة السورية الاستفادة منها في هذه المرحلة ومتطلبات ذلك .

ونؤكد منذ البداية - كون الأزمة ما تزال في بداياتها وبالتالي محدودية البيانات والأرقام المتعلقة بمنعكساتها على الصناعة السورية - فإن ما نقدمه في هذه المحاضرة هو في جميع الأحوال رؤية و أفكار أولية مطروحة للمناقشة بهدف الإغناء والتطوير في ضوء معطيات الواقع واحتمالات التطور في المستقبل .

أولاً- الوضع الراهن للصناعة السورية:

من المؤكد أن حجم الصناعة السورية لا يشكل شيئاً يذكر بالنسبة للصناعة العالمية، لذلك فإن تأثيرها بالأزمة سيكون أكبر بما لا يقارن من تأثيرها فيها ، لذلك سوف يتركز البحث على هذا التأثير بشكل عام .

إن أهم المخاطر والآثار السلبية لهذه الأزمة أنها تأتي والصناعة السورية كما يقال (فيها ما يكفيها من مشاكل) وهي في وضع حرج وغير مريح لأسباب عديدة في مقدمتها:

* المدير الوطني لبرنامج التحديث والتطوير الصناعي في سورية، معاون وزير الصناعة سابقاً، عضو مجلس إدارة جمعية العلوم الاقتصادية ، أمين سر الجمعية السورية لمستشاري الادارة.

1- عدم نجاح السياسات الصناعية التي اتبعت حتى الآن في تحويل العديد من المزايا النسبية التي تتمتع بها الصناعة السورية من خلال الموقع والموارد الطبيعية والبشرية إلى مزايا تنافسية بالسعر والجودة ، واعتمادها على سياسة حمائية غير خلاقية أدت إلى إشاعة جو من الكسل والانتكال فيها.

2- انخفاض القيمة المضافة المتحققة في الصناعة كونها لا تعتمد على مكون تكنولوجي كبير وإنما تعتمد في معظمها على موارد طبيعية محلية أو مستوردة وعلى جهد وتقنيات بسيطة ومتقدمة .

3- الإسراع إن لم يكن التسرع في تحرير التبادل التجاري الذي بدأ منذ النصف الثاني من تسعينات القرن الماضي - نتيجة توقيع اتفاقيات تحرير التبادل التجاري الجماعية والثنائية مع عدد من البلدان العربية ثم تركيا- دون أن يترافق ذلك بسياسة واضحة ومتوازنة وبنفس التواتر لتأهيل الصناعة السورية من أجل مواجهة استحقاقات ونتائج تنفيذ هذه الاتفاقيات.

4- التأخر في التصدي لمجموعة من الظواهر التي برزت بشكل حاد في السنوات الأخيرة والتي أدت إلى وجود منافسة غير عادلة أو شريفة بين المنتج الوطني والمنتج المستورد من خلال:

أ- إساءة استخدام المزايا التي أتاحتها اتفاقيات تحرير التبادل التجاري الجماعية والثنائية بين سورية وعدد من الدول العربية وتركيا، والمتمثلة بتبويض شهادات المنشأ لبضائع غير منتجة في هذه البلدان ليتم إدخالها إلى سورية باعتبارها بضائع منتجة في تلك البلدان وبالتالي تعفى من الرسوم الجمركية.

ب- التلاعب في شهادات استيراد المنتجات الصناعية سواء لجهة القيمة أو لجهة التصنيف للتهرب من دفع الرسوم الجمركية المستحقة .

ج- عدم التدقيق في نوعية المنتجات الصناعية المستوردة ومدى التزامها بالمواصفات المعتمدة.

5- زيادة الأجور وأسعار المحروقات ، المازوت ثم الفيول ، دون أن يترافق ذلك مع سياسة تعويضية وخاصة للصادرات.

6- غياب واضح لمؤسسات وهيئات داعمة وفعالة تقدم الخدمات اللازمة للصناعة مثل المخابر المعتمدة عالمياً وهيئة تنمية الصادرات والتمويل والتسويق...

7- الانخفاض المفاجئ في قيمة العملات الأجنبية (اليورو ، الدولار وعدد من العملات الخليجية) ما أدى إلى وقوع خسائر في عقود التصدير الموقعة.

8- الانخفاض المفاجئ في أسعار العديد من المواد الأولية ، ما أدى إلى وقوع خسائر كبيرة في مستلزمات الانتاج المستوردة سابقاً مثل الحديد ، النحاس ، المنتجات البتر وكيميائية...

9- ضعف الخبرات الادارية والفنية والتسويقية في معظم المنشآت الصناعية بشكل عام ما يؤثر على كفاءة تشغيلها ومواجهة التحديات والمخاطر.

10 - التأخر في إصلاح القطاع العام الصناعي الذي ما يزال حتى الآن ينتقل من حكومة إلى أخرى ومن وزير إلى آخر ومن لجنة إلى لجنة أخرى دون الوصول إلى توافق عام حول مضمون وأسلوب هذا الإصلاح بما يضمن معالجة شاملة ومتكاملة لأوضاعه بعيداً عن الحلول والاجراءات المجتزئة والبطيئة التي لا تصب في صلب مشكلة وأزمة هذا القطاع والمتمثلة ببيئة عمله وإدارته.

11- ارتفاع الأسعار وضعف الطلب الداخلي نتيجة تراجع القوة الشرائية لشرائح واسعة من المواطنين .

12- الجفاف ونقص المياه والكهرباء .

إن هذه الأسباب وغيرها قد أدت خلال السنوات الثلاث الأخيرة التي سبقت نشوب الأزمة إلى إخراج عدد كبير من المصانع وتوقفها كلياً أو جزئياً وتحول العديد من الصناعيين إلى التجارة حتى في المواد التي كانوا

ينتجونها. والسؤال المطروح هو: إذا كان هذا هو حال الصناعة السورية قبل الأزمة الاقتصادية العالمية، فكيف سيكون الحال بعد وصولها؟

ثانياً- كيف تتأثر الصناعة السورية بالأزمة؟

تدرج الخطاب الرسمي السوري حول أثر الأزمة على الاقتصاد السوري من النفي، إلى الاعتراف الجزئي بوصولها ومحدودية هذا التأثير، إلى التطمين عن عدم حدوث أية نتائج سلبية خطيرة بسبب نجاعة التدابير والاجراءات التي يتم اتخاذها لمواجهة هذه الأزمة ومنعكساتها على الاقتصاد السوري. وبكل صراحة نقول أن ما نسمعه من تصريحات مطمئنة لا يمكن قبولها بسهولة بسبب ما نراه يومياً من ضعف الشفافية في الإعلان عن الوقائع والبيانات الداخلية المتعلقة بهذه الأزمة ومنعكساتها على الاقتصاد السوري من ناحية، وما نلمسه وما نسمع به من بطء التجاوب مع متطلبات مواجهة هذه الأزمة وبشكل خاص في المجال الصناعي من ناحية أخرى.

الأرقام والمعلومات المعلنة حتى الآن - بغض النظر عن الكلام العام - تنحصر بما ورد عن إغلاق 32 منشأة نسيجية في حلب، وتراجع صادرات المؤسسة العامة للصناعات النسيجية بنسبة 73% عما كانت عليه في عام 2007 الخ.... ومن المؤسف أنه وحسب علمنا لم نقم حتى الآن أية جهة من الجهات المعنية بإعلان أو حتى تقدير عدد المنشآت الصناعية التي تضررت أو توقفت كلياً أو جزئياً بسبب الأزمة، وهذا بدوره يدفعنا إلى التأكيد بأن هذه الجهات إما أنها تعرف الواقع ولا تعلن عنه، أو أنها عاجزة عن رصده ومتابعته وهو شيء لا يمكن قبوله أو تبريره. لكن من خلال متابعة الواقع الصناعي في سورية خلال هذه الفترة، يمكننا القول بأن الآثار السلبية المتوقعة للأزمة على الصناعة السورية هي أكبر بكثير مما أعلن وذلك يعود للأسباب التالية:

1- معروف أن المنشآت الصناعية الخاصة بشكل عام هي منشآت صغيرة ومتوسطة، وأن تمويلها في معظم الحالات هو تمويل ذاتي من صاحب المنشأة أو أقربائه أو معارفه. وهناك قلة من هؤلاء الصناعيين يلجؤون إلى المصارف ومعظمهم لا يلجأ لذلك إما بسبب ديني أو / و لصعوبة الحصول على التمويل وارتفاع تكاليفه، ولا أدل على ذلك مما ورد في تقرير مديرية دعم القرار في رئاسة مجلس الوزراء بعنوان سورية 2006-2007 صفحة 136 بأن حصة قطاع الصناعة والتعدين والمرافق من التسليف المصرفي العام والخاص في عام 2007 كانت 4.9% بينما كانت في النشاط التجاري 48.4% والعقاري 14% والزراعي 13.5%. لذلك فإن الأخبار والمعلومات عن إغلاق مثل هذه المنشآت لا يعلن إلا إذا كان تمويلها من المصارف، أما والتمويل ذاتي فإن صاحب هذه المنشأة يخرج أو يتوقف بصمت.

2- إن رصد آثار الأزمة على الصناعة السورية يجب ألا يقتصر فقط على التوقف الكلي والخروج من السوق، بل لابد أن يشمل أيضاً التوقف الجزئي، أو التشغيل الجزئي على الأصح، فبسبب الأزمة وضعف الطلب ومن خلال لقاءات وزيارات لمصانع صغيرة ومتوسطة وجدنا أن نسبة التوقف الجزئي تتراوح بين 20-70% ووصلت في بعضها إلى 90% وبالطبع هناك عدد قليل من المصانع لم تشهد - حسب قول أصحابها - تراجعاً واضحاً عما كانت عليه في عام 2007.

3- حسب بيانات وزارة الصناعة عن القطاع الخاص الصناعي في عام 2008 هناك 95267 منشأة صناعية حرفية وسطي عدد العاملين في المنشأة الواحدة بحدود ثلاث عمال فقط ووسطي رأسمالها 2 مليون ليرة سورية . وهناك منشآت صناعية صغيرة وفق القانون رقم 21 لعام 1958 عددها 29413 منشأة وسطي عدد العاملين فيها 6 عمال ووسطي رأسمالها 5,5 مليون ليرة سورية. في حين بلغ عدد المنشآت الصناعية المتوسطة المرخصة وفق قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991 بحدود 701 منشأة وسطي عدد العاملين في كل منها 51 عامل ووسطي رأسمالها حوالي 220 مليون ليرة سورية . بمعنى أن 99% من المنشآت الصناعية المسجلة رسمياً في سورية والبالغ عددها في عام 2008 حوالي 125381 منشأة هي منشآت صناعية حرفية وصغيرة وذات إمكانيات فنية ومالية محدودة ، وبالتالي هي المنشآت الأكثر تعرضاً لنتائج الأزمة والخروج كلياً أو جزئياً من السوق، ما لا يفي بالطبع إمكانيات حدوث ذلك أيضاً للمنشآت المتوسطة والكبيرة.

4- هناك قطاع صناعي صغير غير منظم ، يوجد خلاف حول حجمه، وإنما يقدر بحوالي 100 ألف منشأة. ويتواجد هذا القطاع ضمن المدن وعلى جوانبها. وهذا القطاع أيضاً هو الأكثر تعرضاً للضرر من الأزمة وسرعة الخروج من السوق نظراً لضعف إمكانياته المادية والفنية. لذلك وفي ضوء الأرقام والمعطيات التي سبق إيرادها، والظروف العامة السائدة حالياً ، لا يمكننا أن نتخيل ولو للحظة أن صناعة بهذه المشاكل والأوضاع قادرة بسهولة على مواجهة الأزمة والخروج منها بسلام .

ثالثاً- منافذ تأثر الصناعة السورية بالأزمة الاقتصادية العالمية:

يمكن تحديد أهم المنافذ التي يمكن للأزمة الاقتصادية العالمية أن تؤثر من خلالها على الصناعة السورية بما يلي:

1- التصدير.

2- الطلب المحلي.

3- سعر الصرف.

4- إدارة المنشأة الصناعية.

وسوف نتناول كلاً من هذه المنافذ بالتفصيل:

1- التصدير :

تشير المجموعة الإحصائية لعام 2008 أن 44% من الصادرات السورية في عام 2007 كانت مواد خام و41% مواد مصنوعة و15% مواد نصف مصنوعة . أي أن المنتجات الصناعية تشكل حوالي 56% من حجم الصادرات. وأن قيمة الصادرات من الصناعات التحويلية بدون المشتقات النفطية بلغت حوالي 246 مليار ليرة سورية 60% منها في قطاعين فقط هما الصناعات النسيجية 39% والصناعات الغذائية 21% . ومن الواضح أن الصادرات السورية سوف تتأثر سلباً بشكل واضح لعدة أسباب:

1- إن معظم هذه الصادرات موجه للبلدان العربية في الخليج وشمال أفريقيا التي تعتبر الزبون الرئيسي للصادرات النسيجية والغذائية السورية ، وهي بالتالي سوف تتأثر بانخفاض القوة الشرائية في هذه البلدان وحالة الجمود والكساد التي ستواجهها . يتميز الطلب في بلدان الخليج عن غيره بأنه يعتمد بشكل أساسي على المقيمين ما يجعله مرهوناً بعدد وقدرة هؤلاء المقيمين على الشراء وهو ما بدأ يتراجع حالياً من خلال إنهاء عقود الكثيرين منهم. وينطبق نفس الشيء وإن بصورة أخرى على القسم الثاني من أسواق المنتجات النسيجية والغذائية السورية الخارجية وهي البلدان العربية الإفريقية التي سوف تتأثر بانخفاض تحويلات العاملين في أوروبا الجنوبية وبلدان الخليج العربي.

2- كون بلدان الخليج العربي وشمال أفريقيا هي أيضاً زبون رئيسي لبلدان أخرى تنتج نفس المنتجات فإن الصادرات السورية سوف تتأثر أيضاً بشكل واضح لعدم قدرتها على تخفيض الأسعار وبالنوعية ذاتها بسبب انخفاض القيمة المضافة أو هامش الربح في مثل هذه الصناعات كونها ذات محتوى تكنولوجي بسيط و تعتمد على مصادر محلية.

3- هناك عقود تصدير من الممكن ألا تنفذ بسبب عدم قدرة المستوردين على سداد قيمتها، أو الاستمرار باستمرار الكميات وفق الأسعار المتعاقد عليها . وهناك شحنات تصدير لم يتم استلامها إلا بعد تخفيض السعر المتعاقد عليه والذي وصل في بعض الحالات إلى حوالي 50% . إن العديد من الصناعيين مضطرون اليوم إلى قبول تخفيض الأسعار ووقوعهم في خسائر من أجل متابعة تنفيذ عقودهم و المحافظة على أسواقهم وتجنب انتهاء صلاحية المنتجات المتعاقد عليها أو انتهاء موسمها وموضتها. وهناك تصريحات شخصية لعدد من الصناعيين يبينون فيها أن الصادرات النسيجية قد انخفضت بنسبة تتراوح بين 50-85 % وهي مرشحة للانخفاض إلى أكثر من ذلك .

2 الطلب الداخلي:

أدى ارتفاع الأسعار الجنوني الذي شهده العالم وكذلك سورية قبل حدوث الأزمة العالمية إلى ضعف القوة الشرائية لشرائح واسعة من المواطنين الذين لا يملكون القدرة على عكس تلك الزيادات على قيمة قوة عملهم وأجورهم، وقد استمرت هذه الحالة بهذا الشكل أو ذلك حتى بعد انخفاض العديد من أسعار المواد عالمياً، ولم تستطع السلطات المعنية حتى الآن في منح زيادة حقيقية في الرواتب والأجور، ولا في فرض انعكاس انخفاض الأسعار العالمي للعديد من المواد بشكل ملموس في السوق المحلية يتناسب مع نسبة ذلك الانخفاض ، ما أثر ويؤثر على قدرة المواطنين الشرائية ومستوى معيشتهم.

إن أثر الأزمة على الطلب الداخلي بالنسبة للصناعة الوطنية خصوصاً سوف يتجلى بما يلي:

1- حدوث تراجع شامل في شراء المنتجات الصناعية عامة ، لكن نسبة التراجع سوف تتباين بين هذه السلعة أو تلك حسب طبيعة المنتج الصناعي ، وسوف تكون النسبة الأكبر في صناعة المواد المعمرة ومواد البناء والمواد الكمالية والترفيهية وهكذا حسب أهمية تلك المنتجات وضرورتها بالنسبة للحياة اليومية للمواطن.

2- ازدياد التراجع نتيجة حالة القلق والترقب التي تسود بسبب تداعيات الأزمة التي سوف تنعكس على قرارات الشراء وأولوياته بانتظار ما هو قادم. كما أن زيادة عدد العاطلين عن العمل بسبب توقف قسم من المعامل عن الانتاج كلياً أو جزئياً سيؤدي إلى مزيد من تراجع الطلب الداخلي نتيجة عدم تسجيل معظم العمال في القطاع الخاص في التأمينات الاجتماعية من ناحية، وعدم وجود تعويض بطالة في سورية من ناحية ثانية.

3- تراجع تحويلات العاملين في الخارج التي تقدر بحوالي مليار دولار سنوياً إلى ذويهم في سورية نتيجة تخفيض عدد العاملين في دول الخليج وغيرها من بلدان المهجر أو تخفيض رواتبهم كشرط لاستمرارهم في العمل وهو ما سوف يساهم بشكل ملموس في انخفاض الطلب الداخلي .

إن ما سبق ذكره سوف يؤدي إلى إلحاق ضرر بالغ بالصناعة الوطنية خاصة إذا ما ترافق بتأخر الجهات المعنية في تنفيذ الاجراءات المطلوبة بخصوص شهادات المنشأ وفواتير الاستيراد ومواصفات المنتجات المستوردة ووضع أسعار تأشيرية للمواد الصناعية المستوردة . وهو ما يمكن أن يؤدي عملياً إلى التوقف الكلي أو الجزئي عن الانتاج وما يتطلب ذلك من :

1- ضرورة توفير سيولة مالية إضافية من أصحاب المنشآت الصناعية للاستمرار في الانتاج إضافة لما تم تجميده في الانتاج غير المسوق و/ أو الانتاج الموجود لدى الوكلاء والموزعين غير المسددة قيمته.

2- الأخذ بعين الاعتبار عمر المنتجات لجهة صلاحية المنتجات الغذائية والكيميائية (فترة الصلاحية) أو تغيير موضة المنتجات النسيجية وطبيعة موسمها وهو ما يجبر المنتجين على البيع بسعر الكلفة إن لم يكن بأدنى حد ممكن من الخسارة ومن ثم الخروج من السوق إذا لم تكن لديهم القدرة على تحمل المزيد من الخسائر .

3- تحمل أعباء العمل من الأيدي العاملة.

3- تخفيض سعر صرف الليرة السورية :

هناك مقترح من قبل عدد من المسؤولين بدراسة تخفيض قيمة الليرة السورية لتخفيف آثار الأزمة على الصناعة السورية ما يجعل المنتجات السورية رخيصة مقابل العملة الأجنبية وبالتالي يزيد من فرص تصديرها. وهذا الإجراء هو أحد الأساليب المعروفة والمتبعة في العديد من بلدان العالم التي ترغب بزيادة وتنشيط صادراتها. لكن اللجوء - في تقديري - لهذا الأسلوب في ظل الأوضاع الحالية للصناعة السورية بشكل خاص والاقتصاد السوري عموماً وفي مقدمتها أن سورية بلد يستورد أكثر مما يصدر، يجعل تحقيق الأهداف المرجوة من هذا الإجراء عملية غير مضمونة ومحفوفة بمخاطر جسيمة. إن هذا الإجراء وإن كان سيؤدي إلى زيادة الصادرات الصناعية من ناحية ، إلا أنه من ناحية أخرى سيرفع من كلفة الاستيراد ويبطل بالتالي مفعول وأثر بعض الجوانب الايجابية للأزمة والمتمثلة بانخفاض قيمة المستوردات من الدول الأخرى. كما أن انخفاض قيمة العملة المحلية ، وكما حدث مراراً وتكراراً ، وكما تعلمنا من تجاربنا السابقة

المخططة والمفاجئة، سوف ينعكس مباشرة على أسعار مدخلات الانتاج الأخرى بل وأسعار كافة السلع والخدمات وسوف يزيد من ضعف القدرة الشرائية، ما يفقد هذا الإجراء المزية التي كانت مأمولة منه. لكن بالمقابل لا بد من القول بأن المحافظة على قيمة الليرة السورية تتطلب بهذا الشكل أو ذلك استخدام الاحتياطي الموجود من القطع الأجنبي، والذي لم يتم تأمينه طيلة سنوات عديدة بسهولة ويسر، وقد كان هذا الاحتياطي أحد صمامات الأمان في مواجهة الضغوط الخارجية على سورية خلال الفترة السابقة، لذلك فإن موضوع تخفيض قيمة الليرة السورية أو المحافظة على قيمتها لا يمكن أن يتم بمثل هذه البساطة والسهولة. بل لا بد من دراسته ومعالجته بمنتهى الدقة والحذر مع الأخذ بعين الاعتبار مراعاة التوازن بين المحافظة على الاحتياطي من القطع الأجنبي الموجود من ناحية، والمحافظة على سعر تبادل مقبول لليرة السورية لا يؤدي إلى زيادة التضخم ورفع الأسعار وانخفاض مستوى معيشة المواطنين. إن هذه المسألة في الواقع ليست مسألة سهلة أو بسيطة بل هي في غاية التعقيد والخطورة ولا يجوز أن تعالج بردود الفعل أو بإجراء متسرع غير مدروس بما فيه الكفاية.

4- إدارة المنشأة الصناعية :

تلعب الإدارة الحديثة للمنشأة الصناعية دوراً هاماً وأساسياً في حسن وكفاءة مواجهة المخاطر والتحديات التي تواجهها، فالتنظيم الجيد للمنشأة الصناعية فيما يتعلق بهيكلها التنظيمي ومواردها البشرية وقدراتها الادارية والتسويقية والانتاجية وكذلك كفاءتها في معرفة تكاليفها الدقيقة تشكل عنصراً هاماً في اتخاذ القرارات المناسبة والفعالة في عملها اليومي والاستراتيجي قبل وأثناء وما بعد حدوث المخاطر والأزمات التي تتعرض لها، وذلك بسرعة التكيف معها واستيعاب آثارها السلبية المدمرة أو جعلها في الحدود الممكنة مواجهتها وتجاوزها، وكذلك الاستفادة من الفرص التي تتطلبها عملية مواجهة هذه الأزمة في تحسين أوضاع المنشأة من النواحي الفنية والتسويقية والإدارية والمالية والاستعداد لمرحلة ما بعد الأزمة .

من خلال متابعة آثار الأزمة الاقتصادية على الصناعة السورية وسؤال العديد من الصناعيين عن أثر هذه الأزمة على منشآتهم كانت الإجابات متباينة. فقسم أفاد بأنه في مرحلة التصفية وقسم أفاد بأن التراجع وصل إلى حوالي 90% وقسم آخر قال بأن التراجع كان بحدود 50-60% والبعض الآخر أفاد بأنه 10% وأفاد قلة منهم بأن الأمور كما هي في عام 2007، وهو ما أكده لنا بعض الصناعيين خلال زيارة معرض مونتسك للصناعات النسيجية في شهر شباط الماضي والزيارات الميدانية لعدد من الشركات الصناعية المنضمة لبرنامج التحديث والتطوير الصناعي في سورية.

إن تباين الإجابات حول نتائج وآثار الأزمة على المنشآت الصناعية يؤكد أن كفاءة إدارة عدد من هذه المنشآت (وهي على العموم قليلة ولا تشكل الغالبية) لعبت وتلعب الدور الأساسي في تخفيف آثار الأزمة وحسن التعامل معها من أجل تجاوزها . وهذا بدوره درس من أهم الدروس المستفادة من الأزمة حول ضرورة وأهمية تحديث المنشأة الصناعية بشكل مستمر بما يعزز من قدرتها التنافسية وتعاملها مع التحديات والمخاطر التي تواجهها . إلا أنه لا بد من التأكيد في هذا المجال بأن كفاءة المنشآت الصناعية لا

تكفي بمفردها لحسن مواجهة الأزمة بل لا بد من تضافرها مع الجهود الحكومية من خلال السياسات والاجراءات المساندة لتحقيق الهدف المطلوب.

رابعاً- الفرص التي يمكن أن تستفيد منها الصناعة الوطنية:

يشكل الاستيراد في مرحلة الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية فرصة أمام الصناعة الوطنية السورية من أجل الحصول على الآلات ومستلزمات الانتاج بأسعار مناسبة . وتشير المجموعة الإحصائية لعام 2008 أن 8% من الواردات السورية في عام 2007 كانت مواد خام و 57% مواد مصنوعة و 35% مواد نصف مصنوعة . أي أن المنتجات الصناعية تشكل حوالي 92% من حجم المستوردات أي 630 مليار ليرة سورية . وأن الواردات من الصناعات التحويلية تبلغ بدون المشتقات النفطية حوالي 422 مليار ليرة سورية. من هنا يمكن القول بأنه من الممكن أن تستفيد الصناعة السورية من نتائج الأزمة على البلدان التي تستورد منها على النحو التالي:

- 1- الحصول على مستلزمات الانتاج والمواد الأولية التي تستوردها بأسعار منخفضة وبتسهيلات كبيرة .
- 2- شراء الآلات والتجهيزات بأسعار مخفضة من المنتجين.
- 3- شراء معامل كاملة مفلسة بسبب الأزمة بأسعار رخيصة وصلت في بعض الحالات إلى 25% من قيمتها الأصلية .

من جانب آخر يمكن للصناعيين السوريين الاستفادة من المزايا النسبية التي تتمتع بها سورية في دخول الأسواق التي خرجت منها الشركات الأجنبية المنافسة . كما يمكنهم إعادة النظر بالعقود والاتفاقيات التي تم توقيعها مع الموردين الخارجيين إلى أن يحصلوا على أسعار مجزية لمستورداتهم وهذا من شأنه أن يحسن من قدرتهم التنافسية في حال توفر الشروط المناسبة الأخرى.

إن الاستفادة من منعكسات الأزمة الايجابية على المستوردات السورية من الآلات والتجهيزات الصناعية والمواد الأولية تتطلب وجود التمويل و السيولة أولاً لدى الصناعيين ،كما تتطلب وجود الطلب الكافي محلياً وخارجياً على تلك المنتجات، وهذا بالأصل مرهون بقدرة وكفاءة المنشآت الصناعية الانتاجية التسويقية، ومقدار القيمة المضافة المتحققة التي تمكنها من تقديم السعر المناسب وبالنوعية المطلوبة لتلك الأسواق، الأمر الذي يتطلب سياسات وإجراءات حكومية فعالة تساعد في توفير التمويل السهل و السريع والمنخفض الكلفة لتمكين الصناعة السورية من الاستفادة المثلى من هذه الفرصة.

خامساً - أثر الأزمة على القطاع العام الصناعي:

مما لا شك فيه أن الأزمة الاقتصادية العالمية سوف تزيد من مشاكل القطاع العام الصناعي وتردي أوضاعه. فهذا القطاع الذي سيعاني ما يعانيه القطاع الخاص من منعكسات هذه الأزمة سيعاني أيضاً من صعوبات إضافية على درجة كبيرة من التعقيد والخطورة بسبب أوضاعه الحالية المعروفة . إن ضعف القدرة

التنافسية لمعظم منتجات القطاع العام الصناعي بالنسبة للسوق الداخلية والخارجية وكذلك عدم موازنة بيئة العمل التي يعمل ضمنها هذا القطاع وأسلوب إدارته واتخاذ القرارات فيه أو المتعلقة به سوف تزيد من ظاهرة تراجع المبيعات والصادرات وتراكم المخزون في معظم شركاته. كما أن تخطيط الإنتاج في هذا القطاع بما يتناسب مع القدرة على التسويق سوف يؤدي إلى تدني نسبة الاستفادة من الطاقات الإنتاجية القائمة وبالتالي ارتفاع التكاليف وعدم القدرة على تصريف الإنتاج ما يعني العودة إلى الحلقة المغلقة و النقاش مجدداً حول من أين وكيف تكسر هذه الحلقة؟.

عملياً تشير بيانات شهري كانون ثاني وشباط 2009 مقارنة بنفس الفترة من عام 2008 بالنسبة للمؤسسات العامة الصناعية الثمانية التابعة لوزارة الصناعة إلى تراجع الإنتاج الجاهز للبيع بحوالي 28% والمبيعات بنسبة 14% و التصدير بنسبة 49% وزيادة المخزون بنسبة 21%. بالطبع هذه نسب وسطية لإجمالي المؤسسات الثمانية. لكن لا بد من الوقوف عند بعض المؤسسات ذات التأثير الأكبر كالمؤسسة العامة للصناعات النسيجية التي تراجع إنتاجها الجاهز للبيع بنسبة 19% وتراجعت مبيعاتها الإجمالية بنسبة 40% كما تراجعت صادراتها بنسبة 73% وارتفع المخزون فيها من حوالي 917 مليون ليرة سورية إلى 1.1 مليار ليرة سورية أي بحوالي 22%. أما المؤسسة العامة للصناعات الهندسية فقد تراجع إنتاجها الجاهز للبيع بنسبة 17% وتراجعت مبيعاتها الإجمالية بنسبة 32% كما تراجعت صادراتها بنسبة 63% وارتفع المخزون فيها بنسبة 13%. كما تراجعت صادرات المؤسسة العامة للصناعات الكيماوية بنسبة 52% وبشكل عام تراجعت صادرات المؤسسات العامة الأخرى عدا المؤسسة الغذائية ومؤسسة الأقطان.

إن الأوضاع الحالية للقطاع العام الصناعي تضعف بشكل كبير من قدرته على التعامل مع متطلبات مواجهة الأزمة بسرعة وكفاءة وحرية كما هو بالنسبة للقطاع الخاص سواء بالنسبة لتخفيض أسعار البيع وتسهيلات، أو تخطيط الإنتاج وشروط الشراء وأساليبه، أو بالنسبة لتسريح العمال، أو توقيف خطوط الإنتاج جزئياً أو كلياً. الشيء المميز الذي يتمتع به القطاع العام الصناعي عن القطاع الخاص في مواجهة آثار الأزمة ، وعلى مبدأ رب ضارة نافعة، هو ما يلي:

1- بسبب تعقيدات البيع والشراء فيه كونه لا يتبع نفس أسلوب البيع المتبع في القطاع الخاص لجهة التسهيلات في البيع والسادات ، فإن القطاع العام الصناعي في مأمّن من مخاطر تسديد الديون وقيمة البضائع المستحقة على الزبائن باستثناء مشكلته المستعصية معه وعليه والمتعلقة بالتشابكات المالية مع الجهات العامة الأخرى.

2- عدم قدرة القطاع العام الصناعي على تسريح عماله فإن هذا من شأنه أن يخفف من تفاقم أزمة البطالة ، وإن كان العمال في القطاع العام سوف يعانون من تراجع حوافزهم الإنتاجية وتأخر دفع رواتبهم كما هو حالياً بالنسبة للشركات المتعثرة.

إن انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية على الصناعة السورية سوف تزيد بشكل كبير من تعقيد أوضاع القطاع العام الصناعي ومشاكله الأمر الذي يتطلب أكثر من أي وقت مضى الإسراع في اعتماد و تنفيذ برنامج شامل و متكامل لإصلاحه بعيداً عن التسرع والارتجال و الحلول الجزئية. مع الإشارة إلى أن هذه العملية وبحكم استفحال أزمة القطاع العام الصناعي قد أصبحت أكثر صعوبة وأكبر كلفة سواء بالوقت أو بالجهد أو بالمال.

سادساً- الإجراءات الحكومية الأخيرة للمعالجة:

بتاريخ 2009/2/3 اتخذ مجلس الوزراء حزمة مهمة من الاجراءات والتوجهات الداعمة للصناعة كان من أهمها:

- تخفيض سعر بيع الطن من مادة الفبول من 9000 إلى /7500/ ليرة سورية واعتباراً من 1 نيسان 2009 تم تخفيض سعر لتر المازوت من 25 إلى 20 ليرة سورية.

- إلغاء العمل بنظام المخصصات الصناعية وإلغاء العمولات خلال مدة سنة من تاريخه وعلى ست مراحل وتعطى الأولوية لمستوردات الصناعة النسيجية.

- إعفاء قروض الصناعيين المتعثرة من الغرامات وفوائد التأخير في حال تسديدها حتى /2009/12/31/.

- إعفاء المكلفين من الصناعيين من الغرامات والجزاء المترتبة على الضرائب المتراكمة عليهم ضمن مهلة محددة لتسديدها على أن يبدأ نفاذه في /2009/5/1/.

- تعديل المرسوم /213/ لعام /2006/ المتعلق بالتسويات المصرفية وبما يخدم مصلحة الصناعة الوطنية.

- إعادة النظر بالرسم الجمركي على المواد الأولية والمكونات والمنتج النهائي في الصناعات الهندسية السورية بما يوفر أجواء المنافسة العادلة لمنتجاتنا الوطنية.

- إعداد دراسة حول تطوير الحسم الضريبي الديناميكي بما يشمل التصدير واستخدام المواد الأولية المحلية.

- توحيد الرسوم الجمركية على كافة أنواع الخيوط القطنية /مسرحة .. ممشط.. توربيني/ ومن كافة النمر على إن يحدد مقدار الرسم بالتنسيق مع ممثلي صناعات الغزل والنسيج والملابس في غرف الصناعة.

- توحيد الرسوم على الأقمشة القطنية والأقمشة الممزوجة المستوردة التي تزيد نسبة القطن فيها على 65 بالمائة ويحدد الرسم بالتنسيق مع ممثلي منتجي النسيج والملابس في غرف الصناعة.

- وضع حد أدنى لأسعار الدخول على الألبسة المستوردة.

- دراسة موضوع تشجيع الصادرات غزول .. نسيج .. ملابس على ضوء صدور قوانين هيئة تنمية وتشجيع الصادرات وصندوق دعم الصادرات وقانون اتحاد المصدرين.
- منح تراخيص إدارية مؤقتة لأصحاب المشاغل القائمة حالياً من الحرفيين العاملين في قطاع الغزول والنسيج والألبسة الجاهزة وغير الحاصلين على تراخيص أصولية وفق ضوابط محددة بهدف تنظيم هذا القطاع.
- تعديل سعر الكيلو واط الساعي للاستقرار الكهربائي للأغراض الصناعية والحرفية وإعطاء الأولوية لتركيب العدادات الالكترونية اللازمة لقطاع الصناعات النسيجية.
- الاتفاق مع شركات مراقبة دولية متخصصة بالتحقق من مطابقة البضائع المستوردة للمواصفات القياسية السورية وشهادة المنشأ والأسعار وذلك خلال مدة شهرين من تاريخه.
- إعادة النظر بطريقة استيفاء رسم الإنفاق الاستهلاكي على السلع والبضائع المنتجة محلياً والمستوردة لجهة الأخذ بالوحدات النوعية للمنتجات الصناعية بدلاً من القيم.
- اتخاذ الاجراءات المناسبة بشأن البضائع المستوردة من الدول التي تتخذ اجراءات تضر بالصادرات الصناعية السورية.
- تسهيل عملية الإقراض من البنوك الى القطاع الصناعي الوطني بفوائد وتسهيلات تنافسية.
- وضع حد أدنى لأسعار المنتجات الصناعية المستوردة التي لها مثل من الانتاج في سورية بما يضمن المنافسة العادلة للصناعة المحلية وذلك من خلال تشكيل لجنة من وزارات المالية والاقتصاد والتجارة والصناعة والزراعة والإصلاح الزراعي وممثل عن اتحاد غرف الصناعة السورية.
- تشكيل لجنة تحقق من مطابقة البضائع المستوردة كمنتج صناعي نهائي للمواصفات القياسية السورية مؤلفة من وزارات المالية والصناعة ومديرية الجمارك العامة وهيئة المواصفات والمقاييس واتحاد غرف الصناعة.
- استيفاء رسم التصديق القنصلي عند تقديم البيان الجمركي في المنافذ الحدودية السورية بالليرات السورية وإلغاء الغرامة المفروضة على عدم التصديق القنصلي لوثائق المستوردات من القنصليات السورية وذلك في البلدان التي لا يوجد فيها سفارات أو قنصليات سورية.
- الطلب الى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل إعادة رفع مشروع قانون العمل الجديد بصيغته النهائية الى مجلس الوزراء إضافة الى مشروع قانون التأمينات الاجتماعية الجديد.

- تكليف اللجنة الاقتصادية انجاز برنامج ضمان القروض.

- الموافقة على اعتبار النفقات والمصاريف الآتية من النفقات الشخصية التي يجوز تنزيلها من الإرباح غير الصافية السنوية للمكلفين الصناعيين وهي : نفقات تدريب عناصر من العاطلين عن العمل. نفقات البحث العلمي، نفقات المساهمة في تحسين المرافق العامة، نفقات المشاركة بالمؤتمرات والمعارض، نفقات دورات التدريب والتأهيل للعاملين لدى المنشأة الصناعية، نفقات شراء وتركيب أجهزة توفير الطاقة ، نفقات شراء وتركيب أجهزة لمنع التلوث البيئي، النفقات المصروفة على حملات التشجير.

وبالتوازي مع هذه المزايا والتسهيلات الممنوحة للصناعيين طلبت الحكومة من الصناعيين والفعاليات الصناعية الالتزام بما يلي:

- عرض منتجاتهم في الأسواق المحلية وبالأسعار الواقعية والالتزام بأنظمة بيانات التكاليف وتطبيق نظام الفوترة على مبيعاتهم الداخلية وكذلك التقيد بالموصفات القياسية السورية.

- الالتزام بتسجيل عمالهم في مؤسسة التأمينات الاجتماعية.

- الالتزام بدفع المستحقات الضريبية والجمركية المتوجبة عليهم.

- التوفير في استخدام مصادر الطاقة الكهربائية والمشتقات النفطية.

- تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الأنظمة المحاسبية المطبقة لديهم.

كما اتخذ مجلس الوزراء مجموعة من القرارات المتعلقة بالقطاع العام الصناعي من أهمها :

- نقل العمالة الفائضة مع الشاغر إلى الجهات العامة الأخرى.

- إلغاء احتساب الاهتلاكات عن الأصول المستهلكة دفترياً.

- إيقاف العمل في الشركات والخطوط الانتاجية المتوقفة كلياً أو جزئياً واستمرار عمالها بتقاضي أجورهم .

- اعتماد الوحدات الصناعية النوعية عوضاً عن القيمة فيما يتعلق برسم الإنفاق الاستهلاكي.

- السماح بتوقيع عقود تأمين صحية للعاملين مع المؤسسة العامة للتأمين.

- تشميل المشاريع الجديدة بقانون الاستثمار .

- إلغاء عمولة مؤسسة النقل البحري في حال اعتذارها عن النقل.
- إعطاء صلاحية لمجالس إدارة بإجراء عقود إدارة واتفاقيات تسويق مع شركات خاصة لإدارة كل أو جزء من الشركات التابعة .
- تعديل سقف الشراء المباشر من 300 ألف إلى 500 ألف ل.س.

كما تم تكليف وزارة الصناعة بما يلي:

- 1- تقديم المقترحات النهائية بشأن احتفاظ المؤسسات والشركات بفوائدها الاقتصادية واعتبار المؤسسات العامة وحدة مالية مستقلة وتقديم بيان ضريبي موحد عن نتائج أعمالها.
- 2- موافاة وزارة المالية بالتشابكات المالية ليصار إلى إجراء المقتضى.
- 3- موافاة اللجنة الاقتصادية بالتعديلات التي ترى إدخالها على قانون العقود ليصار إلى دراستها والأخذ بها.
- 4- موافاة رئاسة مجلس الوزراء بخصوص مقترحها استمرار العمل ببيع الفائض من مخزونها والمصنع من قبلها وفقاً للأسعار الراجحة عالمياً.

سابعاً- ماذا بعد هذه القرارات؟

كل من استقبل هذه القرارات والاجراءات بالسرور والتفاؤل يطرح التساؤلات التالية:

- 1- هل كان من الضروري أن ننتظر وصول الصناعة السورية إلى هذا الوضع المأساوي لنتخذ هذه الاجراءات التي كان من المفروض أن يتخذ معظمها منذ أكثر من عشر سنوات ؟
 - 2- وهل كان من الضروري- وكما بات معروفاً في كل مسألة هامة- أن تتدخل القيادات العليا في البلاد لحث هذه الجهة أو تلك لتمارس مسؤولياتها وصلحياتها لحل هذه المشاكل ؟
 - 3- هل أسلوب وآلية اختيار المسؤولين الحالي هو الأسلوب الأفضل في توفير الكفاءة المطلوبة لمفاصلنا الادارية ؟ وهل بيئة العمل التي يعملون ضمنها توفر لهم ظروف المبادرة والتوازن بين المسؤولية والصلاحية عند اللزوم دون انتظار توجيه أو قرار من أعلى؟
- ربما يرد البعض على هذه التساؤلات وغيرها أو يبررها كالعادة بالمثل القائل أن تصل متأخراً أفضل من ألا تصل، لكن هل من الضروري أن نصل دائماً متأخرين و إلى متى؟ وهل الزمن بكل تحدياته سينتظرنا ؟

ما نتمناه أن يكون ما جرى بشأن الصناعة درساً وحافزاً لكافة الجهات المعنية على معالجة الأمور الاقتصادية الوطنية الأخرى الموجودة في قائمة الانتظار قبل تفاقمها .

اليوم وبعد حوالي شهر ونصف من تاريخ اتخاذ القرارات المذكورة أعلاه فإنه لم يتم تنفيذ إلا جزء يسير منها مثل تخفيض سعر الفيول والمازوت ، إلغاء نظام المخصصات ، وتخفيض نسبة 7% من الأرباح الصافية كنفقات شخصية إذا ما أنفقت على التدريب والبحث العلمي والمساهمة في النفقات العامة والمشاركة في المؤتمرات والمعارض والطاقة الجديدة والبيئة والثقافة وما تبقى فقد تم تحويله إلى اللجان المختصة.

من هنا فإنه لا بد من التأكيد على ألا تطول عملية تشكيل وإنجاز مهام هذه اللجان، ولا وضع الاجراءات والتعليمات التنفيذية للقرارات التي اتخذت ، ولا أن تتضمن هذه التعليمات ما يفرغ القرارات المتخذة من مضمونها كما تعودنا من الجهات التي تتفنن بجداره خارقة في التعقيد وتفرغ كل إجراء ايجابي من مضمونه .

ثامناً - ما هو المطلوب؟

إن فترة الأزمة العالمية بالتأكيد لن تدوم ، بل يجب أن نجعلها تمر في أسرع وقت ممكن، وبأدنى حد من الخسائر، وبأكبر قدر ممكن من الاستفادة من الفرص المحدودة التي تتيحها للإنتاج مجدداً بعد استيعاب دروسها ونتائجها. وإذا كان العبء الأساسي في التعافي من هذه الأزمة يقع على عاتق الدول الكبرى ، إلا أن للبلدان الأخرى دورها فرصتها المحدودة في هذا المجال ، وهي مرهونة بكفاءة السياسات الحكومية من ناحية، وكفاءة وسرعة تجاوب الشركات الوطنية في التكيف معها من ناحية أخرى، وذلك في إطار المسؤولية والمشاركة الوطنية .

وحسب قوانين السوق، فإن انخفاض الطلب وخروج عدد كبير من المنتجين من السوق سوف يؤدي إلى انخفاض العرض ، وبعد ذلك سيأتي توازن لاحق جديد مع الطلب ودورة اقتصادية جديدة مع بداية الخروج من الأزمة، وعودة الطلب إلى الارتفاع من جديد. وثمرة هذا التحول ستكون بالتأكيد من نصيب الشركات الكفوة التي استطاعت البقاء والمحافظة على وجودها ومتابعة الانتاج بظروف وشروط وأسعار ونوعية أفضل. من هنا نؤكد مرة أخرى أن التمويل الهادف والمدروس الممنوح للفعاليات الصناعية من أجل البقاء والاستمرار وتجاوز الأزمة عنصر أساسي في جني ثمار مرحلة ما بعد الأزمة .

1- على مستوى الشركات :

- 1- الشعار المطلوب هو البقاء أولاً والعمل على المحافظة على مستوى الجودة والزيائن والأسواق الحاليين ولو أدى ذلك إلى البيع بالكلفة وبتسهيلات أو حتى بخسارة مؤقتة يمكن احتمالها لو لفترة عام واحد .
- 2- إجراء مراجعة سريعة لواقع المنشأة الصناعية من كافة النواحي الادارية والتنظيمية والانتاجية والتسويقية مع التركيز على بنود التكلفة لاتخاذ ما يمكن من اجراءات لتخفيضها مع ضرورة المحافظة على الجودة.
- 3- استمرار البحث عن أسواق جديدة للاستفادة من فرص خروج الشركات الأخرى من تلك الأسواق.

4- إقامة حملة وطنية شاملة لتشجيع الصناعة الوطنية مترافقة بالتزام واضح من الصناعيين بالجودة والسعر وبخدمة ما بعد البيع وبتسهيلات شراء .

في هذا المجال لابد من التحذير الشديد مما قد يلجأ إليه بعض الصناعيين من تخفيض نوعية المنتجات الوطنية لتخفيض كلفتها وسعرها لمنافسة البضائع المستوردة أو البضائع في الأسواق المستهدفة . إن هذا التفكير الساذج والسلوك الخاطئ فيما لو تم فإن من شأنه أن يدمر ما تبقى من سمعة الصناعة السورية في الأسواق الخارجية والداخلية.

2- على مستوى الحكومة :

1- الإسراع في اتخاذ الاجراءات التنفيذية لقرارات الحكومة بخصوص الصناعة الوطنية والقطاع العام الصناعي وإنجاز عمل اللجان التي تم تشكيلها واعتماد توصياتها بأسرع وقت ممكن.

2- تشكيل خلية عمل طوارئ من الجهات المعنية الحكومية والأهلية بمشاركة غرف الصناعة ورابطة المصدرين وعدد من المختصين لحصص ومتابعة نتائج انعكاسات الأزمة على الصناعة السورية وتحديد متطلبات معالجتها واتخاذ ومتابعة الاجراءات اللازمة بهذا الخصوص.

3- منح حوافز للمصدرين بما لا يتعارض مع الاتفاقيات الموقعة وكما هو متبع في العديد من البلدان المجاورة تركيا، مصر ...

4- منح التسهيلات المالية اللازمة لإقامة المصانع وتوفير مستلزمات الانتاج لها وبشروط ميسرة .

5- الإسراع في إحداث وتفعيل الهيئات والمؤسسات الداعمة وبشكل خاص صندوق دعم الصادرات.

6- التشدد في تطبيق قواعد المنشأ بالنسبة للبضائع المستوردة وكذلك فواتير الاستيراد والمواصفات.

7- الإسراع في إحداث صندوق التحديث الصناعي الذي يقوم بتقديم المعونة الفنية اللازمة والتمويل اللازم بشروط ميسرة للمنشآت الصناعية والذي يتألف من المعونات والمساعدات الواردة من الجهات الداعمة إضافة إلى موارد محلية من خلال فرض رسم بسيط على الواردات الصناعية لهذه الغاية . وأن يترافق إحداث هذا الصندوق بإحداث المركز الوطني للتحديث الصناعي الذي يتولى تحديث الصناعة السورية بمختلف أنشطتها وقطاعاتها وكما هو متبع في العديد من البلدان العربية والأجنبية التي تقوم بتحديث صناعاتها الوطنية وتعزيز قدرتها التنافسية.

8- الاستفادة من المجمعات الاستهلاكية والتعاونية (إضافة إلى تخصيص أسواق موزعة في المناطق الرئيسية في المدن) من أجل إيصال المنتجات الصناعية من المنتج إلى المستهلك مباشرة دون المرور في الحلقات الوسيطة المتعددة التي تزيد من سعر المنتجات الصناعية.

9- الخروج من الحلقة المفرغة التي ما تزال مسألة إصلاح القطاع العام الصناعي رهينتها منذ فترة طويلة برؤية وطنية توافقية تخرج هذا القطاع من أزمتة الحالية وتحوله إلى قطاع ناجح رابح وقادر على المنافسة و التوسع بإمكانياته الذاتية.

3- على مستوى المواطن:

على الرغم من ضعف القدرة الشرائية لشرائح واسعة من المواطنين، والتي زادت منعكسات الأزمة من ضعفها، إلا أن هناك مبلغاً ما سيدفع بهذا الشكل أو ذاك لتأمين ما يمكن من احتياجات الأسرة. وبالتالي فإن للمواطن دوراً أيضاً في التخفيف من بعض الآثار السلبية على الصناعة الوطنية من خلال اختياره المنتجات الوطنية. والموضوع هنا ليس شعارات عاطفية أو استغلال لشعور وطني، بل هو في الواقع مشاركة مسؤولة في استيعاب الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية المتوقعة لهذه الأزمة، وبشكل خاص ما يمكن أن ينجم عن تفاقم آثارها من زيادة حدة البطالة والفقر، وبالتالي ما تفرزه من أمراض وظواهر اجتماعية غريبة عن مجتمعنا وعاداتنا كالجريمة والتطرف والانحراف. إن قيام المواطن بشراء المنتجات المحلية هو مساهمة غير مباشرة في تجنب أو تخفيف هذه الآثار السلبية، وتعبير عن التزام وطني بالمحافظة على قدرات الوطن وتطويرها حاضراً ومستقبلاً. لكن إذا ما أردنا الواقع والابتعاد عن التنظير فإنه لا بد من الإشارة إلى أن تحفيز المواطن من أجل القيام بدوره وواجبه في هذا المجال يجب أن يسبقه، أو يترافق معه على الأقل، التزام وممارسة عملية من قبل الصناعيين الوطنيين بسعة منافسة من حيث الجودة والسعر وخدمة ما بعد البيع بشكل خاص. فنحن نتحدث عن مواطن إمكانياته محدودة ويود الحصول على أفضل ما يمكن الحصول عليه من خلال هذه الإمكانيات، وبالتالي فإن جودة وسعر المنتج الوطني هي التي ستحفزه على تشجيع الصناعة الوطنية - على الأقل في حال تساوي مواصفاتها وأسعارها مع المنتج المستورد - لكن ذلك بالطبع في ظل منافسة عادلة وشريفة. ومن هنا يصبح دور الجهات الحكومية، فيما يتعلق بتدقيق منشأ وسعر ومواصفات المنتجات الصناعية المستوردة، دوراً مكماً ومتكاملاً مع ما هو مطلوب من المنتج والمستهلك. إن هذا التوافق أو العقد الوطني غير المكتوب هو أداة هامة في تخفيف آثار الأزمة والتعافي معها في أسرع وقت وبأقل الخسائر.

لقد أصبحت الصناعة الوطنية - بحكم الأزمة الحالية والتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها الاقتصاد السوري - الحلقة الأساسية من أجل تعويض موارد النفط المتراجعة وخلق فرص العمل وتحريك النمو في القطاعات الانتاجية والخدمية الأخرى، وبذلك أصبحت أولوية المحافظة على هذه الصناعة وتمكينها من البقاء والمنافسة مهمة وطنية بامتياز. إن مقولة فتح الأسواق للمنافسة والبقاء للأفضل والأكفأ وما يمكن أن تؤدي إليه من إجهاز على الصناعة الوطنية، مقولة لا يمكن تبريرها، وما نشاهده اليوم في كافة أنحاء العالم وخاصة في العديد من الدول التي صدرت إلينا هذه المفاهيم (التي تتردد هنا وهناك) يدحض ذلك، لأنه لا يوجد بلد في العالم ضحى ويمكن أن يضحي بصناعته ويفتح أسواقه لمنتجات الغير، و فوق ذلك، بل والأهم من ذلك، ليقبل لنا السادة أصحاب ذلك الرأي، أننا إذا ما فرطنا بصناعتنا الوطنية وتركناها لمصيرها المحتوم دون أية محاولة جادة لإنقاذها فكيف نخلق فرص العمل ومن أين نمول مستورداتنا ؟

إن الدعم المطلوب للصناعة الوطنية اليوم هو الدعم الذكي والخلاق الذي يحفز الصناعة الوطنية على الصمود والتطور وتعزيز قدرتها التنافسية. وهو الدعم تقدمه كافة البلدان المنافسة لصناعتها الوطنية. الصناعة أصبحت اليوم مسألة وطنية وهي نقطة توافق، أو يجب أن تكون كذلك بين كافة فئات المجتمع،

بغض النظر عن الممارسات المرفوضة من عدد من الصناعيين فيما يتعلق بحقوق العمل وأجورهم ، والتي يجب ألا تحول دون الوقوف مع هؤلاء في هذه القضية كأولوية حاضرة، والاستمرار في مطالبتهم بحقوق العمال الأخرى التي يجب ألا تغيب أو تنسى . فالمصنع ليس مكتباً تجارياً يغلق ويمضي صاحبه إلى حيث يشاء ليفعل ما يريد . المصنع أرض وبناء وعمال وأسر وعلاقات مترابطة أمامية وخلفية مع قطاعات وأنشطة اقتصادية أخرى (زراعة، نقل، بناء، ...) وكل هؤلاء وأسرهم يعيشون على هذه العلاقات المتشابكة ، وبالتالي فإن الأولوية اليوم هي في توفير مستلزمات بقاء وتطوير المنشآت الصناعية وليس في تركها لمصير محتوم أو دفنها حية كونها مصابة بالإغماء.

في ضوء ما سبق عرضه يمكن أن نتصور الوضع الصعب الذي تواجهه الصناعة السورية في هذه المرحلة وما يمكن أن تواجهه في المرحلة القادمة الأمر الذي يتطلب إجراءً إسعافياً مدروساً ومنتكماً على مستوى الحكومة والصناعيين والمواطنين ، يأخذ بعين الاعتبار ما سبق اقتراحه وأية اقتراحات إضافية مفيدة ومناسبة تتسجم مع هذا الهدف ومستجدات الأزمة وبما يضع الصناعة السورية في الطرق الصحيح والسليم ، آخذين بعين الاعتبار الآثار السلبية المدمرة لكل تأخير وصعوبة وارتفاع كلفة معالجتها من الوقت والجهد والمال .

فؤاد اللحام

Email: fouadallaham@gmail.com